

تناغمًا مع التحول إلى الحكومة الإلكترونية تسديد إيجار العقار بتقنية جديدة

الإيجارات المستحقة عليهم بشكل شهري أو ربع سنوي من خلال البطاقات الائتمانية والصراف الآلي والهاتف المصرفي أو التسديد بشكل مباشر من خلال البنوك على أن يتم تحويل مستحقات الملاك المداره أملكهم من قبل الشركة التي ستقوم بتنفيذ المشروع، وبموجب هذا المشروع يتم إتاحة خدمة دخول ملاك العقارات الذين تم التعاقد معهم من قبل الشركة المنفذة للمشروع إلى الموقع الإلكتروني والاطلاع على جميع العمليات المالية الخاصة بهم والحصول على التقارير الدورية لجميع العمليات وكذلك بإمكان المستأجرين الدخول للموقع (بكود) خاص بهم والاطلاع على جميع العمليات الخاصة بعمليات السداد ضمن اتفاقات مسبقة تتم وفقاً لرؤية محددة.

وبهذه الرؤية المستقبلية لتطور عمليات سداد العقارات نتوقع أن تقوم البنوك بتقديم التسهيلات والدعم الفني اللازم لإنجاح مثل هذا المشروع وتبني هذا الاقتراح والذي سوف يكون أول موقع إلكتروني عقاري متخصص لإدارة وتسويق العقارات مستخدماً أحدث التقنيات التي توصلت إليها المصارف في العمليات المتطورة للسداد وهناك ميزات أخرى يوفرها الاقتراح وهي فرصة البحث عن العقارات المطروحة للإيجار والتي تغني المستأجرين عن البحث المتواصل سواء بالنسبة للشقق أو المكاتب أو غيرها من العقارات وذلك باقتراح وجود خارطة تمكن الباحث من سرعة الوصول للمنطقة ومن ثم البحث عن العقار المراد استئجاره ومن ثم عرضه بطرق حديثة سواء عبر المشاهدة الحية بمقطع فيديو أو خاصية العرض الثلاثي الأبعاد ومن ثم ممارسة عملية حجز والإيجار عبر التقنيات الحديثة التي ستوفرها المصارف، مثل البطاقات الائتمانية، الصراف الآلي أو الهاتف المصرفي.



• سلطان بن تركي اللويحق

إن التطور البشري المذهل الذي حدث في استخدام التقنية الإلكترونية في إدارة العمليات والمعاملات بين الأفراد والمؤسسات قد وصل إلى مراحل بعيدة جداً ومذهلة من التطور حتى أصبح الإنسان يدير كل أعماله ويمارس كل أنشطته ويحصل على كل احتياجاته وهو جالس في داره أو مكتبه أو حتى في الجو أو في البحر بضغطة زر واحد على جهازه المحمول ليكون قد أجرى العديد من الصفقات أو شراء العديد من الاحتياجات ولأننا نعيش في هذا العالم وليس خارجه فقد دعت الحاجة إلى ملامسة

هذا التطور لذلك فإنني أطرح فكرة مشروع (بدأت في محاولة تطبيقه) يعتمد على التقنية الحديثة في استخدام الإنترنت وذلك لملاحقة الرؤية المستقبلية للنظام العقاري في بلادنا.

ويعتمد المشروع المقترح في طرح خدمة في السوق المحلي تمكن المستأجرين من دفع مستحقات الإيجارات للعقارات عبر الدوائر الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي بشكل شهري أو ربع

سنوي حيث سيعمل هذا النظام على توفير خدمة تتمتع بدرجة عالية من الثقة والأمان والسرية وذلك بإبرام عقود مع المصارف لإتاحة الخدمة وذلك لإيجاد السهولة وتوفير الوقت بسبب توفر العدد الكبير من النقاط التي ستكون متاحة للتسديد المباشر عبر أجهزة الصرف الآلي والإنترنت وبموجب ذلك سيكون هناك موقع عقاري إلكتروني متكامل ومتخصص ويكون كمرکز يعمل بشكل متناسق مع البنوك كما يعمل الموقع على إدارة أملاك أصحاب العقارات عن طريق ربط جميع مستأجري العقارات بالموقع العقاري الإلكتروني وربط عمليات تسديد المستأجرين بالبنك بشكل مباشر كما سيتيح الموقع الفرصة لجميع المستأجرين باستخدام تقنيات البنك المتطورة في عملية تسديد

